اعضاء في مجلس محافظة بغداد يرفضون قرارات الزيدي

سياسيون: مجلس المحافظة يحاول فرض ايديولوجية معينة

طالب اعضاء في مجلس محافظة بغداد بأن تقتصر الدعوى التي سترفعها مؤسسة المدى، ضد كامل الزيدي فقط، كون التصريحات اطلقت منه شخصيا لا من المجلس.

ووصف عضو مجلس المحافظة ورئيس اللجنة الادارية محمد الربيعي في تصريحات صحفية، كلام الزيدي عن مؤسسة المدى بغير المقبول بحق المثقفين والمؤسسات الثقافية، مبينا انه على المستوى الشخصي يرفض مثل هكذا تصريحات.

وبشأن ما اسماه الزيدي بتفعيل قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤، والذي اعتبره الربيعي فيه تقيد للحريات قال الاخير: ان الكثير من اعضاء المجلس صوتوا ضد هذا القرار، وانهم ضد تقييد الحريات، لافتا الى ان على مؤسسة المدى رفع دعوى بحق رئيس المجلس وليس المجلس ككل.

وكانت مؤسسة المدى قد اعربت عن استعدادها لرفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي إثر تهديده بإغلاقها. وقالت على اعتبار إن اتهامَ الزيدي للمؤسسة دليلٌ على وضعه غير المستقر.

متابعة/ المدى

وفي غضون ذلك بات من المحتمل رفعَ أكثر من خمسمئة قضية ضد رئيس مجلس بغداد فرديا أوَ جماعيا عن طريق مؤسسة المدى ومثقفين آخرين من خارجها.

من جانبهم تعتزم عدد من النساء تنظيم تظاهرة نسوية تُشارك فيها مجموعةٌ من النسَاء المستقلات ومنظمات المجتمع المدني النسائية احتجاجاً على تقييد الحريات.

يذكر ان مؤسسة المدى اقامت اعتصاما يوم الجمعة الماضي في شارع المتنبي على خلفية اعلان مجلس محافظة بغداد عن غلق جميع النوادي الترفيهية، شارك فيه حشد كبير من المثقفين الذين اعتبروا قرارات المحافظة هي محاولة لارجاع العراق الى عصر التخلف والدكتاتورية.

الزيدي وفي تصريحات صحفية وصف تلك التظاهرات بالفارغة، معربا عن أمله في أن تخرج التظاهرات للمطالبة بتحسين الوضع الأمني، أو الخدمي، أو المشاركة في بناء المشروع الثقافي.

الشخصيات المثقفة ردت على هذه التوصيفات بالقول: كان الاجدر بالزيدي تحمل المسؤولية والنظر الى ما تعانيه المحافظة من فساد اداري ومالي، وان كان يتحدث عن الدين، فأين الدين الذي يدعي انه يمثله من الاختلاسات والسرقات التي تشهدها بغداد، وان كان يتحدث عن شكاوى اهالي العاصمة، فأين الرد عن الشكاوى التي تتعلق بالمستوى الخدمي للمحافظة.

سياسيون اكدوا ولاكثر من مرة ان مجلس المحافظة يحاولون فرض ايدلوجية معينة لغرض تقييد حرية الناس، محذرين في الوقت نفسه من تمادي من قبل بعض اعضاء مجلس المحافظة وعلى رأسهم كامل الزيدي في فرض نوع معين من الملبس او التصرفات على اهالي بغداد، معتبرين ان تهديده بغلق مؤسسة المدى هو خارج الاختصاص الوظيفي، فالمعني بقرار الغلق هو القضاء الذي يصدر مثل هكذا قرار الذي بدوره يجب ان يكون مسببا وان التنفيذ يكون من السلطات التنفيذية لا من مجلس المحافظة الذي تنحصر مهامه بالرقابة.

وكان مجلس المحافظة قد كشف عن رفع دعوى قضائية ضد مؤسسة المدى كونها موبوءة، شجعت اتحاد الأدباء على تسيير تظاهرة ضد قرار إغلاق محال بيع الخمور، مدعية أن تلك التظاهرات تظهر اتحاد الأدباء، ومؤسسة المدى الثقافية، كأنها أماكن للخمور فقط.

الزيدي يبدو انه تناسى منصبه ومكانته، وبدأ بكيل الاتهامات جزافا وهو لا يعرف التبعات القانونية على اقواله فقد وصف التظاهرة زوبعة ليس لها مبرر.

وأشار الزيدي إلى أن اتحاد الأدباء بدأ بالمطالبة بالحريات حين تبلغ بخبر إغلاق البارات ومحال بيع الخمور، واضعاً نفسه في زاوية ضيقة يمقتها الشعب البغدادي.

ولفت الزيدي إلى وجود مؤسسة موبوءة لها أجندات معينة "في اشارة الى مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون" دفعت اتحاد الأدباء إلى التظاهر، مبينا أن "مجلس محافظة بغداد أقام، دعوى على تلك المؤسسة التي تقوم بملء بغداد بشعارات تعارض عادات وتقاليد أهاليها..

وأكد الزيدي أن الحكومة المحلية لن تسمح بفتح بار أو ملهى على حساب العائلة البغدادية أو خارج الضوابط على اعتبار أن القانون نافذ سواء تظاهروا أو احتجوا أو اعتصموا، داعيا المتظاهرين إلى مطالبة الجهات المختصة كالبرلمان العراقي بتشريع قوانين خاصة بالمخمورين على حد تعبيره.

واضاف الزيدي ان الحكومة المحلية اتخذت هذا القرار منذ سنة مضت ولم يدافع أحد عن حريات المخمورين حتى تم إبلاغ مؤسسة المدى بإغلاق ناديها.

من جانبها ابدت المدى استغرابها لهذا الامر، كونها لا تمتلك نادياً كي يغلقه الزيدي، وان الدفاع كان عن الحريات بمجرد وصول خبر تقييد الحريات من قبل مجلس المحافظة الى المؤسسة، وانها قامت بالتعبير عن وجهة نظرها بالطرق الدستورية فالدستور كفل الاعتصام والتظاهر والتعبير عن الرأي لكنه لم يكفل رمي التهم جزافا والسب والشتم وغيرها من الوسائل التي يدينها القانون بالحبس والتعويض، التي استخدمها الزيدي في دفاعه الهجومي عن قراره المجحف، وتمسكت المدى بحقها القانوني في رفع دعوتين في مواجهة الزيدي احداها امام الاتحادية العليا لابطال قرار مجلس قيادة الثورة المنحل والذي ألغاه الدستور ضمنيا للتعارض الحاصل مع الباب الثاني منه، ويكون الخصم فيها المجلس بأكمله، والثانية امام محكمة البداءة ويكون الخصم فيها الزيدي بمفرده لما ارتكبه من فعل يدينه القانون ويجرمه كونه تهجم وبالسب والشتم ورمي التهم جزافا على مؤسسة اعتبرها كبار الساسة في البلد انها احدى أدوات الديمقراطية في العراق، وعلى الزيدي الاستعداد لتلقي العقوبة وبالقانون لا غيره لكي يكون عبرة لكل مسؤول حكومي يتطاول على مؤسسات تدعم توجهات الدولة المدنية الحديثة والتي تعتبر الديمقراطية، والتعبير عن الرأي احدى اهم مقومات البلد المتحضر.

واضاف إغلاق ذلك النادي "الذي ليس له وجود في الاساس" تم لأن رئيس المؤسسة مسلم ولا يجوز له ذلك وفقا للقانون ٨٢ وعليه أن يأتي بغير مسلم في حال أراد ذلك وألا يتجاوز على شعب بغداد.

الزيدي لم يكتف بهذا القدر من الاتهامات فقال عن المتضامنين مع المدى بأنهم نفر مأجور، المتضامنين ردوا على هذه التهم بالقول: نحن مأجورون للحرية ولحقوق الإنسان، لكن الحرية لم تدفع ثمناً لنا.. إننا نشعر بمسؤولية الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية ولدينا شعور وواجب وطني بالوقوف بحملة وباعتصام ضد كل من يجرؤ على تقييد الحريات العامة وتقييد الكلام والتكفير وحرية الاجتماع وتنظيم المظاهرات.

كما اشاروا الى ان الممارسات فشلت في كل دول العالم، فقد كانت بعض التجارب السابقة التي أرادت ان تكبل حرية الإنسان لكنها فشلت وسقطت مثل سقوط القائد الملهم والدكتاتور صدام، والتاريخ يذكرهم بكل سوء مثلما ذكر طلفاح، مؤكدين ان من يحاول تكبيل أبناء شعبه وجلدته بقيود وسلاسل فأنه لن يكون حريصاً على تقديم الخدمات وتوفير الماء والكهرباء، وهي المهام الأصلية لمجلس محافظة بغداد.

ومن جانبهم عد مراقبون إن المعتصمين لم يمارسوا غير حقهم الطبيعي والدستوري، ويستطيعون معاودة الامر في كل مكان حيثما يسمح لنا القانون والدستور،فالحريات العامة هي حريات قانونية وهي ليست هبة أو منة من أحد ولا يمكن لأي أحد ان يقف بالضد منها والتي اكتسبها العراقيون بنضالهم ضد الديكتاتورية، رافضين في الوقت نفسه كل أشكال الاستبداد وأي انتهاك للحريات والحقوق والقبول به يعني الرجوع للدكتاتورية، فالحق الذي يمارسه المعتصمون بالوسائل السلمية، وان الدستور لم يصنع من قبل جهة واحدة أو حزب واحد وإنما وافق عليه ٧٠٪ من الشعب العراقي في استفتاء عام ولا يحق لأية جهة أن تحتكره.

مهتمين في حقوق الانسان اشاروا الى ان هذه الحقوق لم تعد مسؤولية جهة معينة، فالمسألة كونية، وهذه الحقوق والحريات يجب ان تحترم من قبل كل الأطراف والقوى السياسية، فالديمقراطية الحقيقية ينبغي معها وجود دمقراطيين حقيقين، وان الحديث عن ديمقراطية دون شخوص يقومون عليها هو امر بعيد عن الواقع، وان مايشهده الواقع العراقي عموما، والبغدادي خصوصا، ان القائمين على الحكومة المحلية يدعون بالديمقراطية يهتفون لها كتسمية فقط لا تطبيق من الناحية العملية، وان اعضاء مجلس محافظة بغداد لازالوا يعيشون في ظل الفكر البعثي الدكتاتوري وان كانوا يمثلون توجهات اخرى اغلبها دينية، فالشمولية لازالت تطغى على افكارهم والرجعية كذلك، فهم لايملكون الوعي الديمقراطي الذي يحترم الرأي والرأي الاخر، فهمهم يتركز في كيفية ملء ما يحملونه من افكار على الجهات الاخرى، وان كل شخص معارض لافكارهم يتعبرونه عدوا لهم ينبغي التخلص منهم.

القانونيون أشاروا إلى ان القرار الذي اتخذه مجلس محافظة بغداد ليس في مكانه وليس من حقه ان يقوم بأخذ دور مجلس النواب بالتشريع، بينما يترك الخدمات تسوء ويهمل ويضرب بأطنابها في كل أرجاء بغداد، فالمجلس المحافظة بقراراته الخاطئة يتقاطع مع السلطة التشريعية ولا يتناغم مع مهامها، فأن القرار اتخذ من قبل الحكومة المحلية متمثلة بمجلس محافظة بغداد وليس من قبل السلطة التشريعية الاتحادية أو السلطة التنفيذية الاتحادية أي ليس من قبل مجلس النواب أو رئاسة مجلس الوزراء، وإن مجلس محافظة بغداد سلطة تشريعية محلية تتولى إعداد التشريعات وإصدار القرارات دون أن تتولى تنفيذها بل يجب أن تودعها إلى السلطة التنفيذية متمثلة بالمحافظ باعتباره السلطة التنفيذية للمحافظة ليتولى التنفيذ.

وان مجلس المحافظة باعتباره يتصدر السلطة التشريعية المحلية يمكن أن ينشئ مدارس أو مستشفيات أو متنزهات في المدينة، وان العراق لايحتاج إلى قرار لان الحريات ثابتة في الدستور.

ويرجع المعتصمون بالقول ان الاعتصام الذي نظمته (المدى) لن يكون آخر المطاف وستستمر القوى الوطنية والديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني بالتظاهرات وعدم السماح لأي انتهاك لحريات الإنسان وألا نضع مسماراً في نعش الديمقراطية.

شخصيات ادبية هي الاخرى ردت على الزيدي بالقول ان القرار يقيد الحريات المدنية ويعتدي على الدستور العراقي الذي يفترض انه يكفل حريات المواطن ويحترمها،داعين رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي إلى حماية المواطنين من فرض أنواع من الصيغ الدينية عليهم، كون العراق لايعمل بولاية الفقيه وبالأخص بعد أن قادت مؤسسة المدى الثقافية حملة جمع تواقيع تدعو إلى إقالة مجلس محافظة بغداد لفشله في تلبية احتياجات سكان المدينة.

واعتبر سياسيون القرار انه التدخل من قبل قوى خارجية، نافين ان تكون التهم موجهة الى المسؤولين عن الدستور العراقي لأنه واضح والجميع ملتزم به والحريات مصانة ومحترمة فيه، بل من يقف وراءهم.

المثقفون طالبوا المالكي بان يلتزم بالدستور ويحمي حرية المواطنين من أنواع الصيغ الدينية المفروضة عليهم، فالعراق ليس بولاية الفقيه.

المسؤولون عن المشهد السياسي اكدوا دعمهم للمتظاهرين من أجل الحريات المدنية، واصفين إياهم بالمسؤولين عن بناء دولة ديمقراطية في العراق، وان أي تدخل في شؤون العراق ودستوره "مرفوض تماماً.

شخصيات قائمة على الاعتصام اعتبروا انهم ومن خلال حملة مؤسسة المدى المناهضة لقمع الحريات يقومون بما يمليه عليهم واجبهم المهني والوطني والديمقراطي ضد قوى الظلام المتسربة إلى مؤسسات الدولة، مبينين ان نجاح الحملة مرتبط بتأييد الشخصيات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، وانهم لاحظوا مثل هذا التأييد الذي تمثل في الاعتصام الذي قامت به المؤسسة يوم الجمعة الماضي والذي شاركت فيه شخصيات أدبية وسياسية معروفة، فضلاً عن قيام الصحف بتغطية الحملة والبرقيات والتواقيع التي تم جمعتها الحملة حتى الآن، محذرين من ثمة قوى متغلغلة في مؤسسات الدولة ليس من مصلحتها أن يكون هناك عراق ديمقراطي فيه حرية الرأي والتعبير لان فكرها شمولي يخشى الصوت المثقف وحتى الأندية الثقافية.

الزيدي يرد على المثقفين بالقول: انه ليس من العدل أن تطلق مؤسسة المدى هذه الحملة لأنها هي التي اعتدت على الحريات حين ملئت بغداد بمحال بيع الخمور غير المجازة، مضيفا انه "في زمن صدام حسين وحسب إحصائية هيئة السياحة، كان هناك ٥٥ باراً وملهى ليلياً ومرقصاً، أما الآن فهناك ٥٠٠.

وأوضح الزيدي إن القرار ٨٢ لعام ١٩٩٤ وهو القرار النافذ حتى الآن لأنه لم يستبدل بآخر من قبل مجلس النواب والذي يضم بندا يشير إلى انه يمنع منح الإجازة لفتح هذه المحال من قبل المسلمين وإننا لايمكن أن نمنحها لهم أبداً، وعلى البرلمان أن يشرع قراراً جديدا بهذا الشأن وسننفذه.

وأشار الزيدي إلى انه كان يتمنى أن تساند المدى مجلس المحافظة باعتبارها مؤسسة ثقافية تشترك مع مجلس المحافظة في ترميم المشروع الثقافي في العراق، إلا أن ماحدث هو العكس، ملوحا إلى أن مجلس المحافظة يدرس حالياً كيفية العمل على غلق مؤسسة المدى التي أصبحت مضرة في بغداد. على حد تعبيره.

وبين إن هناك عشائر ومنظمات ومواطنين يرغبون بالتظاهر ضد تلك المؤسسة لكننا نمنعهم، وإن كان بإمكاننا أن نزلزل الأرض تحت أقدام مثل هذه المؤسسات، إلا أننا لانريد سجالاً بين الناس حول مؤيد ورافض لتلك المحال.

الزيدي وفي دراسة مابين الاسطر من هذه التصريحات يضع نفسه في محل خصومة مع التيار العلماني والديمقراطي، فكان الاجدر به توضيح ثنايا القرار وما يتضمنه لا ان يهدد او يوعد بالرد، فهو الان السلطة والذي يفترض بالسلطة ان تمثل جميع التوجهات، لا ان تضع نفسها في مربع معين.

واستنكر الزيدي قيام المدى بحملة في بغداد ورفعها شعار لاتجبروا صغيراتكم على الحجاب، واصفا الأمر بالتدخل في الحريات الشخصية،ومتسائلا بالقول إذا كنت أنا لا أتدخل في شأنك حين تسمح لابنتك بالتبرج، فلم تتدخل في شأني حين ألبس ابنتي الحجاب.

الزيدي يبدو عليه انه لايفهم معنى الديمقراطية والحريات، فالذي تنادي به المدى، هو عدم الفرض، اي من يريد الحجاب بأرادته تحترم هذه الارادة.

وأضاف الزيدي إنهم يقولون إنهم يدافعون عن المسيحيين لكنهم أول من اعتدى عليهم بفتحهم البار والنادي.

وشدد الزيدي انه كان يفترض على اتحاد الأدباء كان لتناول الشاي والقهوة ومكاناً ترفيهياً للعوائل، فانه أقام الدنيا ولم يقعدها من أجل غلق البار، لكنه لم يفعل الشيء نفسه حين حرم اتحاد الأدباء العرب الأدباء العراقيين من العضوية لسنوات طويلة وكأن اتحاد الأدباء تحول إلى بار للخمر فقط.

القائمون على الحملة اكدوا ان الأمر لايتعلق بمسألة محال بيع الخمور بقدر تعلقه ببناء مجتمع مدني فالمجتمع العراقي بعد أربعة عقود من الزمن عانى خلالها نظاما ديكتاتوريا مستبدا وبعد أكثر من سبعة أعوام من مواجهة شرسة مع اعتى قوى الإرهاب في العالم مثل القاعدة، يواجه اليوم قمعاً من نوع آخر من قبل أناس لايفقهون شيئاً في السياسة فيما يتسلطون على رقاب الناس.

وان بعض الاطراف تبنت قبيل الانتخابات شعارات براقة لإغراء المواطن لكنها تراجعت عنها ما إن تسلمت دفة الحك، معتبرين ان القضية هي مواجهة بين التيار المدني والتيارات الأخرى.

القائمون على الحملة شددوا على استمرارهم بجمع التواقيع للحصول على مليون توقيع مواطن عراقي لإقالة مجلس محافظة بغداد على اساس انه فشل في تلبية متطلبات المواطنين في توفير مدينة جميلة خالية على الأقل من الأنقاض والازبال ومخلفات الحرب.

وعن وصف الشخصيات الثقافية والسياسية المشاركة في الاعتصام شدد المنظمون على انه اذا لم يتراجع الزيدي عن قراره فان المؤسسة ستعمد إلى نشر وثائق تحتفظ بها تدين الزيدي شخصياً، معتبرين ان الزيدي يتعكز في قراره على بعض المواد القانونية التي تركها النظام السابق حين بدأ الحملة الإيمانية خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي، مشيرين الى ان النوايا قد تبدو بريئة إلا أنها مبطنة ومبيتة ضد الحريات المدنية انطلاقا من مرجعيات دينية وطائفية.

وعد مثقفون مطالبة النوادي المغلقة بالإجازات بالمبررات فقط، إلا أن هناك خطة سرية وباطنية لتصفية الحريات والحقوق والاتجاه نحو أسلمة التعليم والمعرفة، واصفين الامر بالخطير لان المجتمع العراقي مدني ويبني مؤسسة الدولة بشكل ديمقراطي، اذ ان أوربا لم تتقدم إلا بعد إن انفصل الدين عن الدولة، وان المشروع الاسلامي في العراق اثبت فشله حتى إذا ما شرعنا لدولة إسلامية فستكون دولة طائفية أما سنية أو شيعية وهذا ماسيؤدي إلى تقسيم العراق على أكثر من مذهب، موضحين ان الخيار الامثل للعراق هو الدولة المدنية التي تعد الأساس في تنظيم العلاقات واحترام الشعائر لان هناك هامشاً تركه الدستور باعتماد الشريعة الإسلامية كمصادر للتشريع، داعين جميع المؤسسات والأحزاب إلى إعادة النظر في برامجها، أما أن تكون دينية صرفة أو تتحول إلى أحزاب حقيقية تمارس دورها في الحياة داخل مجتمع ديمقراطي حقيقي، وبخلاف ذلك فإنها ستنتهي إلى عزلة.

اكاديمون اعتبروا ان الإجراء الذي اتخذه مجلس محافظة بغداد شخصياً نابعاً من تأثيرات نفسية وهو مخالفة صريحة للدستور العراقي الذي يشير في منظومة الحقوق إلى أن التفسيرات الشخصية ضمن القانون مخالفة دستورية نفذت من قبل السلطة التشريعية المحلية ممثلة بمجلس محافظة بغداد، فالقرار يتجاوز قضية غلق البارات والملاهي الليلية والمنتديات، وإنما القضية تمس الحريات العامة، وهذه عبارة عن الخطوة الأولى من قبل قوى اسلاموية تريد أن تفرض نظرتها للحياة على المجتمع، من منطلقات ايديلوجية بحتة، منوهين ان هذه الخطوة الأولى هذه قد تعقبها خطوات أخرى في تقييد الحريات العامة في الشارع، والتي بدأ المواطن العراقي يعيشها في الفترة الماضية، خصوصا وان هناك خطوات متشابهة حدثت في محافظات أخرى مثل البصرة حين منع السرك من تقديم عروضه، وبابل حين منع الغناء والرقصات والفلكلور الشعبي في مهرجان بابل، لذلك يمكن القول إنها حلقات تحاول أن تترابط لكي تعيد العراق إلى المربع الأول، أي هناك سلطات تفرض صيغة الحياة على المجتمع، مشيدين برد فعل المثقفين والمفكرين ومنظمات المجتمع المدني الذي كان حاضراً، باعتبارهم ضمير الشعب والمدافع الحقيقي عن مصالح البلدن وفيما فيما لو أصر مجلس محافظة بغداد، أو بقية مجالس المحافظات على فرض رؤيتها على المجتمع العراقي، فأن الاحتجاجات والمقاومة لمثل هذه التوجهات ستزداد، خاصة وإن هناك عدداً كبيراً من أعضاء مجلس النواب في المجلس التشريعي لايقر بأحقية مجالس المحافظات بتصديرهم للقرارت التي تخالف ما جاء به الدستور العراقي.